المجتمع الميزابي بين النظم والغايات خلال فترة ما بين الحربين
آلية السّير كما تحدث عنها الشيخ إبراهيم أبو اليقظان

Mozabite society between systems and ends during the interwar period
Aliat assiar as mentioned by Sheikh Ibrahim Abu Al-Yaqzan

خيري الرزقـــي[1]

جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة 1
Khairi2028@gmail.com

تاريخ الوصول 2018/12/30 القبول 2020/12/03 النشر على الخط 2021/01/15

Received 30/12/2018 Accepted 03/12/2020 Published online 15/01/2021

ملخص:

يتناول المقال نظم وهيئات المجتمع الميزابي في فترة ما بين الحربين، حيث تكفّل الشيخ أبو اليقظان بتناول القضية في هذا الظرف بالذات بغية توضيح آليات سير المجتمع في ظل ظهور كتابات مغرضة تهدف إلى تشويه طريقة سيرها، خاصة تلك المنشورات الفرنسية، لذلك أفصح أبو اليقظان عن قضية كانت تعد من أسرار المنطقة، وفيه أوضح طريقة عمل كل هيئة على حدى وشروطها، وقوانينها المعمول بها، والعلاقة التي تربطها بباقي الهيئات الأخرى، فقد نجده تطرق إلى هيئة العزابة، سلطة القضاة، سلطة القياد، سلطة النواب، سلطة الحراس، سلطة العشائر.

الكلمات المفتاحية: إبراهيم أبو اليقظان؛ المجتمع الميزابي؛ النظم؛ الغايات؛ فترة ما بين الحربين؛ آلية السّير.

summary:

The article deals with the systems and bodies of the Mézabite society in the period between the two wars, where Sheikh Abu Alyakdhan ensures that the issue is dealt with in this particular circumstance in order to clarify the mechanisms of the society's conduct in light of the appearance of malicious writings aimed at distorting the way it works, especially those French publications. It was one of the secrets of the region. It explains the way in which each body operates on its own, its rules, its laws and its relationship with the rest of the bodies.

We find him referring to the celestial body, the power of the judges, the power of leadership, the power of deputies, the power of guards, the power of clans.

Keywords: Ibrahim Abu Elyakdhan; Mzab’s Society; Systems; Goals; The Interwar Period.

---

[1] المؤلف المرسل: خيري الرزقي الايميل :Khairi2028@gmail.com

مقدمة:

للمجتمع الميزابي نظام اجتماعي محكم التنظيم من جميع النواحي، كان متبعاً منذ القديم وذلك سواء في القضاء ، أو حل الخلافات الدينية والدنيوية ، أو من حيث تنظيم وتوفير الأمن والحراسة وغيرها، وهذا النظام لم يتغير في جميع الفترات، إذ بقي سائداً ومعمولاً به، أين يكون كل الناس سواسية فيه، فلا فروق اجتماعية ولا أسرية بينهم، فالنظام يسري على العامة كما على الخاصة من أفراد المجتمع، ونظراً لأهميته فقد كتب عنه الشيخ إبراهيم أبو اليقظان في جريدته وادي ميزاب، مقدماً شروحات عن أنواع السلطات الموجودة، معطياً تفاصيلاً دقيقة عن كيفية سيرها، وربما جاءت هذه المعطيات لإفادة من هو خارج عن المجتمع الميزابي بالدرجة الأولى من قراء صحفه لمعرفة مدى انضباط الحياة الاجتماعية[1] ووحدتها والسهر على شؤونها ، في وقت كان المجتمع الجزائري مقصوداً في مقوماته ووحدته من قبل السياسة الاستعمارية، فما هي هذه الهيئات التي تحدّث عنها الشيخ أبو اليقظان ؟ وما هي فروعها التي تعمل تحتها؟ وما هي الآلية التي تسير بها؟ وما الأغراض التي أراد الشيخ إيصالها من خلال تطرقه إلى هذه المسألة التي عدّت لفترة طويلة من الزمن من أسرار المجتمع الميزابي ؟.

إنّ السلطات(الهيئات) التي نتحدث عنها حسب مصالحها وصلت في مجملها إلى ستة[2] وهي: الأولى سلطة العزّابة[3] والثانية سلطة القضاة، والثالثة سلطة القياد (سلطة مخزنية عليا تنفيذية)، والرابعة سلطة النوّاب البلديين أو ما يعرف في مجموعهم بجماعة "الضمان" والخامسة سلطة رجال الحراسة أو "كبار العسّة" وهم ما يقابلهم رجال الشرطة إضافة إلى سلطة العشائر السادسة ، ويمكننا التطرق إلى كل واحدة على النحو التالي :

1-هيئة العزّابة:

توجد عموماً في كل بلد، وبها 12 عضواً مختارون من قبل حلقة العزّابة نفسها شريطة أن يكونوا من صلحاء العشائر، ويعوّضون في حالة الشغور على أساس الصلاح وقاعدة التديّن ، وكاستثناء "قد تتشكل من 24 عضوا ، 12 منهم أعضاء و12 نواباً لهم [4]،كما في غرداية عاصمة ميزاب، وتعتبر الأفضلية عندهم بالأسبقية، فمن كان أسبق كان أحق من بعده

[1]-عادة ما يكون التنظيم الاجتماعي السائد في مناطق القطر الجزائري سداً منيعاً في وجه السياسة الاستعمارية ومثال ذلك ما هو سائد في ميزاب أو القبائل، للمزيد ينظر: مبروك موهوب: التنظيم الاجتماعي في منطقة القبائل وأثره في صمود سكانها ضد السياسة الاستعمارية الممنهجة فيها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2010.

[2]-عندما تطرقت جريدة وادي ميزاب إلى الحديث عن نظم الوادي الاجتماعية بالتفصيل، ظهرت انتقادات موجهة لها، كون ما قامت به يعد سراً من أسرار المنطقة، ومن شؤونها الداخلية لا يجب أن يعرفه أحد، وهنا تدخل الفرقد موضحاً سبب الكلام عن هذه النظم والمؤسسات الداخلية فيقول: "ونحن نقول لهم أن ما ترونه أسراراً أصبح منتشراً في مكاتب ومدارس الأوربيين، ولكن بصورة مشوهة، وبوجوه مقلوبة، فمن الضروري أن يتصدى مثل الوادي لنشر الحقائق عن وادي ميزاب، دفعاً للشبهات وإنارة للرأي العام...". الفرقد: شؤون وشجون، وادي ميزاب، العدد93 السابق .

[3]- حول العزّابة ينظر: صالح بن عمر أسماوي: العزّابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب، ط1، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2005.

[4] لمعرفة المزيد عن مصطلحات هذه الهيئات ينظر : مجموعة من الباحثين : معجم مصطلحات الإباضية ، ج1+2 ، ط2 ، عمان ، 2011.

بالتقديم، أما الرأي فكان بينهم شورى إلاّ أنّه يخصص الأربعة الأقدمون منهم بالمرجع النهائي في الفصل والبتّ، ويكون هؤلاء غالباً شيخ العزّابة والمؤذّن والإمام، وعضواً آخر بعدهم من الباقي..."[1].

ومن مهام هيئة العزّابة نجد القيام بشؤون البلد الدينية مثل الآذان، الإمامة، وحفظ الأوقاف والتعليم، وتسيير الجنائز، والاهتمام بشؤون المساجد، وضبط الأخلاق العامّة، إلى جانب مقاومة الإسراف وغلاء المهور، وتسيير الأسواق إلى غير ذلك من يوميات المجتمع، وعند ضبط المخالفات ففي ذلك "حكم خاص يعرف في المنطقة باسم التبرئة"[2].

من الهيآت التابعة لسلطة العزّابة[3] هيئة العزّابات الغاسلات وتسمى (تمسريدين) وهيئة التلاميذ وتسمى (ايروان) ، فالأولى تختار من خيرة نساء البلد صلحاً وتديّناً لغرض التكفل بجنائز النساء والأطفال، ومقاومة الإسراف والبدع داخل العائلات، وتقويم أخلاقهن ومراقبة سير أحكام الدين، وإعلان حكم البراءة على المخالفات منهن، ومجمل القول أن مهمّة العزّابات هي كل ما يتعلّق بشؤون المرأة[4] على قواعد الشريعة الإسلامية مثل الحمل، والبلوغ، والنكاح ...الخ، وللإشارة فإن مهمتهن تتم دون مقابل مادي فهي خدمة مقدمة لخدمة المجتمع، وإحكام تسييره للحفاظ على مقوماته.

أما هيئة التلاميذ (ايروان) فهم اللذين "لهم حق الدخول في دار خاصة تسمى دار التلاميذ بنيت خصيصاً لمن يختم القرآن الكريم ويحفظه"[5]ويرأسهم أسبقهم دخولاً ويسمى "العريف" ومن مهامهم تحصيل دراسة أصول الدين ، وقواعد الشريعة الإسلامية والقواعد العربية والحفظ والمطالعة، ومن هؤلاء يتم اختيار أعضاء هيئة العزّابة عادة، لما لهم من مكانة عند العامة، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد حلقة العزّابة التي تشرف على إدارة التلاميذ من الناحية الأدبية، أما إدارتهم من الناحية العملية، وتدبير شؤونهم فهي خاصة بهم، إذ يقوم بها أصغرهم سناً، وهناك هيئة تابعة لدار التلاميذ تدعى هيئة الكتاتيب وتسمى أيضاً "بالمحاضر"[6] وهي خاصة بفئة الصبيان أين تعلّمهم أبجديات القراءة والكتابة، وحفظ القرآن إلى غاية دخولهم دار التلاميذ، وتتبع وتتبع كل هذه الهيآت برنامجاً خاصاً بها يومياً عبر سنة كاملة ممتدّة من شهر سبتمبر إلى مارس، وتختلف باختلاف فصول السنة.

إن مجموع هيئات العزّابة ودار التلاميذ والمحاضر يعبر عنه باسم "الطلبة"، في حين مجموع هيئات العزّابة ورجال العسّة، والقائد تعرف في عمومها باسم "العوام"[7] ولكل من الهيئتين مميزات فبالنسبة لهيئة الطلبة: لها مميزات يمكن أن نوجزها في:

---

[1]– بدون إمضاء: أقسام السلطة بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد90 ، ص2.

[2]– التبرئة أو البراءة هي أصل من أصول المذهب الإباضي، وتعلن في المسجد أمام جمع من الناس، وما على مرتكب المخالفة إلاّ إبداء الندم والطّاعة التامة حتى يتحصل على العفو، وتحدد العقوبة على حسب درجة المخالفة، وهذا الإجراء لا يستثني أي شخص من المخالفين سواء كان غنياً أو فقيراً.

[3]– للمزيد حول نظم المجتمع الميزابي ينظر: ناصر بلحاج: النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة2، 2013.

[4]– تتوفر النساء على حلقة خاصة بهنّ تعرف محلياً باسم "تمسريدين" ومجلس "لا إله إلا الله" لمناقشة قضاياهن، ومن ثم تقديم مقترحاتهن لحلقة العزّابة والأعيان عبر ستار بمسجد المدينة.للمزيد ينظر: فاطمة أو صديق: المحلي في مواجهة الوطني –محاضرة ألقيت بمركز الدراسات المغاربية بوهران، جريدة الخبر، 2010/05/26.وحول دور المرأة في ميزاب ينظر أيضاً: يوسف بن الحاج يحي الواهج: المرأة في المجتمع الميزابي، المطبوعات الجميلة، ط1، الجزائر، 1982، ص62-68.

[5]– بدون إمضاء: أقسام السلطة بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 90 السابق.

[6]– يعلّم التلاميذ في هذه المحاضر أحد العزّابة ويحمل اسم "الفقيه" يساعده اثنان من قدماء المحضرة، ويتبعون نظاماً خاصاً في تسيير شؤونها.

[7]– لكل من "الطلبة" و"العوام" ميزة وسمعة، فالهيئة الأولى لها السلطة الروحية، والنفوذ المعنوي لما لأصحابها من مكانة اجتماعية وعلمية، أما الهيئة الثانية فلها النفوذ المادي لامتلاكها السلطة التنفيذية.

– من حيث اللباس واعتمادهم على اللون الأبيض.

– للدخول في هيئة الطلبة فيشترط في أبناء المحاضر سن البلوغ ووصول سورة "ص" وفي بعض المناطق الأخرى وصول سورة "الرحمان" دون شرط البلوغ، ويترتب على العضو الجديد ما لباقي الأعضاء السابقين من الحقوق والواجبات.

– من حيث العقوبات عند ارتكاب المخالفات، فنجد عند أبناء المحاضر الذين ارتكبوا المخالفة والتي تعرقل آداب المجلس، أنّ نص العقوبة هو الرفت – الطرد– إلى غاية العفو عنه من هيئة العزّابة، أما إذا كانت المخالفة كبيرة فيستوجب الأمر حكم التبرئة في المسجد، ويطرد من المجلس حتى يتوب وهنا يرفع عن حكم التبرئة والرفت معاً، أما التلاميذ، فإذا ارتكب أحدهم إخلالاً بالنظام الخاص بدار التلاميذ "فإنّ عريفهم بعد مشاورة خاصّته يعلن برفته من الدار إلاّ في وقت مخصوص يتوب فيه عند اجتماعهم وبعد يوم إلى ثلاث على حسب جنحته يصدرون عنه العفو فيرجع إلى مكانه"[1]، أما إذا كانت المخالفة تستوجب حكم البراءة[2] فإنه يتوب في المسجد أمام الملأ، وعادة ما يتقدم هذا الموقف لأن معظم التلاميذ متشبّعون بدراسة القرآن لذلك تكاد تكون المخالفات الكبرى منعدمة.

وإذا وقعت المخالفة من هذا النوع فإن صاحبها يطرد –يرفت– في الحين من حلقة العزّابة[3] وفي حالة وقوع خلاف بين أعضاء الجماعة ولم يتمكنوا من الوصول إلى حل نهائي يرضي جميع الأطراف فإن المجلس يغلق، ويترك الآذان، وصلاة الجماعة في المسجد، ويلتزم كل عضو داره، وبالتالي تضطرب العامّة، ويتدخل أعيان البلد في الأمر، وتصلّح الأمور لتعود إلى ما كانت عليه من قبل، وهذه الحالة هي نادرة جداً وتعرف عند العامّة "بإغلاق المسجد"[4].

– من حيث المواسم التي تقيمها هيئة الطلبة –زيادة على عيد الفطر وعيد النحر– نجد مواسم خاصة بهم رغم مشاركة العامّة لهم فيها بالتتبع، وتعرف باسم "فازعة الطلبة" التي تقام سنوياً في شهر مارس، أين يفزع سكان البلد وينتشرون ليلاً في ضواحي البلاد لجمع الحطب للمحاضر، وعند العودة صباحاً يجتمعون ويعقدون موكب الاحتفال وتجهيزه بالعدّة اللازمة لحمل السلاح وإطلاق البارود بعد التوجه إلى خارج البلد، إذ يتقدّم الموكب صف العزّابة، وعن يمينهم وشمالهم التلاميذ، وأبناء المحاضر ومن ورائهم أعيان البلد تتبعهم العامّة من المجتمع[5]، وعند العودة إلى البلد يكون الاجتماع في قاعة مخصّصة، مع مواصلة إطلاق البارود ثم التوجه للغذاء ، ثم العودة من جديد إلى قاعة مخصّصة أين ينتظمون في شكل صفوف عسكرية على هيئة استعراض إلى غاية آخر المساء، وعند حدوث إصابات في هذا التجمّع فلا وجود لشحناء أو بغضاء لدى أهل المصاب، إذ تسهل ترضيتهم بأقل كلفة، ويقول إبراهيم أبو اليقظان عن هذا الموسم بأنّه: "يعتبر هذا اليوم كعيد وطني يقصد منه إحياء الشعور القومي والوطني وتمرين الناس وتدريبهم"[6].

---

[1]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد91(1928/07/13) السنة2.

[2]– حكم البراءة في المذهب الإباضي يعني مقاطعة المحكوم عليه سواء في الأفراح ، أو الأحزان حتى يتوب ويعلن ذلك في المسجد.

[3]– إذا لزم صاحب المخالفة داره أكثر من ثلاثة أيام ولم يتم استدعائه من قبل العزّابة فهذا دليل على إخراجه نهائياً من الهيئة، والشيء نفسه عند العودة من السفر ولم يتم استدعائه بعد مرور ثلاثة أيام فهو دليل على رفته من الجماعة.

[4]– للتوسع أكثر ينظر: مصطفى إبراهيم رمضان: الوضعية الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في غرداية، د.ط، د.ت.

[5]– تحمل رايات بيضاء في هذه الجموع مكتوب على جانب منها باللون الأخضر "لا إله إلّا الله، محمد رسول الله" وفي الجانب الآخر بالأحمر "نصر من الله وفتح قريب"، ولا وجود لصوت الطبل أو المزمار إلا صوت البارود.

[6]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد91 السابق.

أما الموسم الثاني الخاص بالطلبة يسمى "الزيّارة" إذ يقام في يوم أوّل اثنين من شهر مارس، وذلك عند الانطلاق في جني المحصول الزراعي، حيث يكون الاجتماع خارج البلد ، مع قراءة القرآن وتوزيع صدقات الطّعام، وبعدها يقوم المجتمعون بالمرور على الأماكن الأثرية مع التسبيح والتهليل أين يتولى أحد المختصين من العزّابة التعريف بهذه الأماكن للوقوف على ماضي الأجداد، وأخذ العبرة.

والموسم الثالث للطلبة هو موسم المولد النبوي الشريف، إذ في ليلة المولد تزيّن المساجد بالزرابي وينقسم الحاضرون إلى مجموعتين الأولى تتلوا القرآن و الثانية لقراءة قصائد مدح النبي (ص) إلى غاية طلوع الفجر وفي هذا قال الشيخ أبو اليقظان أن المواسم الخاصة بالطلبة تختلف باختلاف البلاد فهناك مواسم أخرى مثل النصف من شعبان، عاشوراء، رمضان، يوم عرفة ...الخ.

– من المميزات الأخرى "للطلبة" أن لها آدابا في الأفراح إذ لا تخرج عن دائرة الشرع، ومن هذه المناسبات نجد ما يكون عند سفر الحجّاج أو عند عودتهم، فعند الذّهاب يجتمعون في المسجد ثم يخرجون في شكل صفوف يتقدّمهم صف العزّابة رافعين الرايات، ومردّدين أنشودة متداولة[1] إلى غاية وصول مكان معلوم خارج البلد أين يودّع هؤلاء حجاجهم، "وأما عند رجوعهم من الحج فكذلك ينعقد موكب الإقبال في المسجد فيخرجون والعزّابة أمامهم حاملين أعلامهم بين تهليل وتكبير"[2].

وللإشارة فإن هذه الأعلام لا تخرج إلاّ في المناسبات الرسمية مثل موكب الحج أو عند فازعة الطلبة، ومن الولائم الأخرى، دخول الطالب في دار التلاميذ، فإن هيئة العزّابة والتلاميذ تجتمع ويعطي عريف التلاميذ الإذن لأصغرهم سناً بإدخال التلميذ الجديد، ويلقي عليه العريف الوصايا الآتية "مرحباً بك يا فلان، إنك أبدلت داراً بدارٍ وقراراً بقرار فنوصيك قبل كل شيء أن تتّقي الله تعالى وأن تتبع سيرة المسلمين، وأن تحافظ على القرآن العظيم، وحفظ المتون ودراسة العلوم، وأن تكون مستمراً حازماً، فإذا عاهدتنا الله تعالى على هذا فذلك، وإلّا فإلى سبيلك"[3]، وعندما يجيب التلميذ الجديد بالقبول والإيجاب، حينها يصبح عضواً رسمياً في جمعية التلاميذ وتوزع الصدقة التي جاء بها على الحاضرين، وفيما يخص نظام العزّابة في الأعراس، فهي لها صلاحيات في هذا من حيث تحديد المهور ودراسة الزواج كل حسب ظروفه، وقراراتهم لا يجوز تعدّيها وإن تم ذلك فهناك عقوبات صارمة وكل هذا من أجل الحفاظ على مصلحة المجتمع وتماسكه[4].

أما من ناحية مشيخة "هيئة الطلبة" فهناك المشيخة العامة والخاصّة بوادي ميزاب، فالأولى وجب فيها اجتماع هيئة العزّابة من كل بلاد ميزاب في دار "عمّي سعيد"[5] وتختار الأصلح منها والمتميّز بالكفاءة، والتديّن، والعلم ، والأخلاق ، وسلامة الحواس ويصبح يحمل اسم "شيخ وادي ميزاب" ينوب على المنطقة، ويرأس الجلسات العمومّية في حال الاجتماعات والحوادث

[1]– عند ذهاب الحجاج يردّد الموكب أنشودة "يا عظيم الجود يا مولانا بلغ المقصود يا الله، يا الله"، وعند العودة تردد أنشودة "الحمد لله والشكر لله ما خاب عبد قصد مولاه".

[2]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد92(1928/07/21) السنة2.

[3]– المصدر نفسه .

[4]– لهيئة الطلبة طريقة في إحياء العرس من أناشيد وبعض المحاضرات في أمسيّة الزفاف. للمزيد ينظر: وادي ميزاب، العدد 92 نفسه.

[5]– روضة –دار– "عمّي سعيد" يقصد بها مسجد ينسب إلى المصلح الشيخ سعيد الجربي المدفون فيه، يحترمه الميزابيون، وفيه تعقد اجتماعاتهم الرسمية العمومية، كما يرجع الفضل إلى الشيخ سعيد الجربي في إرساء النظم الاجتماعية بوادي ميزاب لذلك أصبح مقدراً ومحترماً فيما بينهم.

الكبرى "أما المشيخة الخاصة فهي أن تجتمع هيئة العزّابة من البلد الواحد، وتختار من بينها واحداً يستجمع كذلك شرط الكفاءة للقيّام بالشؤون الدينية في ذلك البلد أمام حلقته من نشر للعلم، وتقويم الأخلاق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[1] ويصبح يسمى "شيخ العزّابة" وله بعض الامتيازات والخصائص مثل إعلان حكم التبرئة وترأس الجلسات العمومّية بالبلد وحق التدريس في المسجد.

2-سلطة القضاة:

وهي السلطة الثانية بعد سلطة العزّابة، وهو منصب تطور منذ معاهدة الحماية 1853، إذ كان القضاء قبل الفترة المذكورة بيدها وهي التي تختار القاضي الذي تلمس فيه الرزّانة والحكمة والكفاءة، حيث كانت كل القضايا والنوازل تحل وفق الشرع الإسلامي ، ويلتزم الجميع بما تصدره هذه الهيئة من قرارات،أمّا بعد توقيع المعاهدة فقد ظهرت تغيرات في طريقة التعيين، إذ بقيت ضمن هيئة العزّابة[2] أين يختار أعيان البلد قاض من ضمنها، ويقدّمونه إلى الحكومة التي بدورها تسميه لهم قاضياً وتعطيه خاتما يحمل عبارة "شيخ العزّابة"[3] لكن هذه الطريقة في التعيين لم تعمر طويلاً، إذ أخذت الإدارة الفرنسية في تحديد الخاتم الخاص بالقاضي كلما جاء قاض جديد، إذ تضع اسمه على الختم، ثم سحبت من العزّابة والأعيان حق تعيين القضاة نهائياً ليصبح منصباً تعيّن فيه من تشاء، دون مراعاة المعايير السابقة الذكر من حنكة ودهاء وخبرة وكفاءة.

وهنا أصبح منصب القضاء يناله من يحسن صنيعاً لفرنسا، إذ يرجح أبو اليقظان هذا التبدل في تعيين القضاة إلى عدم ترشح الأشخاص الأكفاء للمنصب بسبب إحساسهم بثقله، وخطورته، ومنه فسح المجال للطامعين، والمتزلّفين، وهو ما كانت نتيجته أن "كان أمر القضاء الآن في ميزاب على أهميته وخطورته في عناية من الخلل والفساد بصورة يظهر منها أن ليس في ميزاب الأكفاء"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك محكمة شرعية خاصة بالميزابيين وأخرى خاصة بالمالكية، ففي الأولى فإن هيئة المحكمة تتكوّن من القاضي باش عدل، وعادل أو عادلين في بعض المناطق، إضافة إلى عون آخر، وهي التي تفصل في قضايا الزواج، والميراث، والعقار، وباقي النوازل الأخرى طبقاً للفقه الإباضي[5] وتكون هذه الأحكام نافذة وفي حالة الطعن فيكون الاستئناف في محكمة ميزاب الاستثنائية، وهي التي تعرف في المنطقة باسم "مجلس عمي سعيد" أين تكون الميزابية هي لغة المحكمة والعربية تحرر بها الأحكام.

---

[1]- بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 92 السابق.

[2]- عبد العزيز الهاشمي: الزوايا الصوفية والعزّابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، د.ط، دار الغرب، الجزائر، د.ت.

[3]- في هذا تجسيد لما جاء في العقد المبرم مع الإدارة الفرنسية سنة 1882، أين تعهدت الحكومة على تعيين القضاة من الميزابيين في قولها: "لا توظف عليكم آغا ولا قائداً ولا قاضياً من أبناء غيركم، بل تتركّكم على حسب ما توحيه عوائدكم"، وادي ميزاب، العدد94 (1928/08/03) السنة2، ص1..

[4]- بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد94 .

[5]- كانت الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الإباضية مستمدة من كتاب "النيل" لصاحبه عبد العزيز الثميني، وبعض الأحكام الأخرى مستمدة من كتاب "الورد البسّام في رياض الأحكام" الذي سهر على طبعه حفيده محمد الثميني سنة 1927، كما اعتمد كتاب "الديوان" في هذه الأحكام، بينما كان مختصر الشيخ خليل هو مصدر أحكام المحكمة المالكية التي كانت بغرداية.

أما من حيث مرتبات الموظفين في المحكمة، فهي تختلف حسب المنصب المشغول، وتكون من مدخول المحكمة ذاتها، وتعوض الإدارة الفرنسية الفارق في حالة لم تكتمل نسبة كل موظف الموضحة على النحو التالي: القاضي 40% ، باش عدل 35% ، وهو السلطة الثانية بعد القاضي، العدل 25%، العون 5%.

وما دامت الظروف وطبيعة المجتمع بوادي ميزاب ذات طابع خاص[1] و في ظل وجود مالكية وما تتطلبه الأحكام القضائية قال أبو اليقظان: "أنشئت لجالية إخواننا المالكية بوادي ميزاب محكمة مقرّها غرداية، حيث مست الحاجة إليها وألزمتها المصلحة العامّة كما وقع ذلك للجالية الميزابية بالجزائر وقسنطينة ووهران"[2].

وللتذكير فإن هيئة المحكمة المالكية تتكون هي الأخرى من قاضي مالكي، وباش عدل، وعدل وعون وفي حالة حدوث تقاضي بين المالكية و الإباضية فينظر إلى صاحب الشكوى "المدعي" إن مالكياً ففي المحكمة المالكية ، وإن إباضياً ففي المحكمة الإباضية وعند الاستئناف يكون ذلك أيضاً في مجلس "عمي سعيد" أين تتكوّن هيئة القضاة من قضاة وادي ميزاب بمثابة أعضاء، ويكون الرئيس من أحد علماء ميزاب، ويبث في الأحكام المطعون فيها بفعل الأخطاء أو المحاسبات، إذ أن القاضي الذي يطعن في حكمه وتؤيد ذلك محكمة "عمّي سعيد" فإنه يعزل، وتزول عضويته، كما أن محكمة الاستئناف تعقد دورة كل ثلاثة أشهر ولها وصايا مباشرة على جميع المحاكم الشرعية.

والظاهر أن أبا اليقظان غير راض عمّا آلت إليه محكمة عمّي سعيد بعدما أصبح رئيسها يعين من بين القضاة، إذ لا ينقض قاض حكم زميله القاضي الآخر، إذ صرح بالقول عن حالتها: "تبدّل شكلها، وضعف أمرها، فأبطل تعيين الرئيس من خارج هيئة القضاة، بل أصبح الرئيس من بين القضاة أنفسهم ... فقلّت لذلك هيبتها وسلطتها، وزهدت الناس في الاستئناف إليها، وأصبحوا يستأنفون إلى المحكمة الابتدائية الفرنسية بالبليدة رأساً، وأصبحت هذه خاوية على عروشها"[3].

3- سلطة القياد:

وهي السلطة الثالثة من سلطات المجتمع الميزابي، والقائد هو نفسه رئيس المخزن الذي كان يحمل تسميته من أحل الحل والعقد من سكان ميزاب، وهو منصب تابع لسلطة العزّابة في شكل هيئة تنفيذية مهمّته ضبط السارقين، والجناة والعصاة والمتمردين على العزّابة، إذ يتمتع بسلطة تنفيذية كالضرب أو السجن أو الطرد خارج البلد.

وإذا ما تتبعنا التطور التاريخي لسلطة القياد، فإن العمل به كان سارياً من قبل 1853، دون التدخّل فيه من قبل الحكومة الفرنسية إلى غاية سنة 1882، أين كانت الأمة الميزابية تتمتع بكل حريّتها في اختيار القائد، ثم تبدّلت الأوضاع وتدخلت

---

[1]- حول المجتمع الميزابي ينظر:

- Amat Charles: Le M'Zab et les M'zabites, Paris, France, challamel et compagnie d'éditeurs, 1888.

وأيضاً:

- Gouvien Marthe et Edmond: Monographie du M'Zab (Sons numéro d'édition), Paris, Imprimeries Réunies la vigies, Marocain et du petit Marocain, 1926.

[2]- بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 94 السابق، ص1.

[3]- وادي ميزاب، العدد 94 السابق، ص1.

الإدارة الاستعمارية في شؤون هذا المنصب وتحويله عن مهامه ليصبح في خدمة مصالحها، وهمزة وصل بينها وبين الشعب، وأصبح القائد هو ممثّل فرنسا لدى العامّة بدلاً من ممثل العامّة لدى فرنسا[1].

وعن تحول مسار منصب القائد قال أبو اليقظان: "فقد أخذت لنفسها الحق في تسمية القائد، غير أنها أبقت للأمّة حق اختيار ثلاثة من أعضاء الجماعة، وهي تختار واحداً من الثلاثة وتعينه رئيساً للبلد باسم "رئيس الجماعة" ثم أخذت تتدرج لهذه المسألة التي هي النقطة التي ترتكز عليها سلطتها في وادي ميزاب والصلة القوية التي تربط بين الأمّة والحكومة، فسحبت عن الرئيس لقب رئيس الجماعة الذي يشعر بتضامنه مع جماعته، فاستقر اللقب على لفظ قائد"[2].

والظاهر لنا أن إرادة الإدارة الفرنسية تتجه نحو إضعاف سلطة القائد، وتحويله إلى ما يخدم مصلحتها عن طريق الفصل بينه وبين أمّته أولاً، وبينه وبين هيئته العزّابة ثانياً، التي لم يعد منصب القائد تابعاً لها وهي الهيئة التي أضعف دورها أيضاً عمداً في المجتمع الميزابي من قبل الحكومة الفرنسية، وبالتالي تنامت أدوار القائد وزادت صلاحياته وأصبح يعيّن حتى دون طلب ثلاثة أعضاء من الأمّة، فقد أصبح التعيين لشخص معين مباشرة.

لقد أصبح القياد هم من يشرف على ميزانية ميزاب لدى الإدارة الفرنسية، ومناقشة ما تفرضه الإدارة من ضرائب وإتاوات ...الخ، لذلك رفض سكان ميزاب هذه الصلاحيات، واعتبروا أن منصب القائد هو من يمثلهم لدى الحكومة، وعن دائرة عمله قال أبو اليقظان: "إن لكل من القيّاد مداره ونفوذه لا يتعدّاه إلى غيره، ولا يشاركه فيه غيره وهو تام الاستقلال في بلده عن الآخرين، ولا يتقيّد بشيء من سلطة الآخرين عليه إلاّ نحو الإدارة"[3].

ومن تصريح أبي اليقظان نخلص إلى أن لكل قائد سلطة واسعة في إطار حدود بلده (منطقته) كما أن لهم نقاط تقاطع في مهامهم مثل النظر في ميزانية ميزاب شهر ماي وأكتوبر من كل سنة ، والنظر في وضع أو فرض الضرائب أو إبرام عقود قروض وإعانات ، أو إنشاء مشاريع عامّة أو إعداد لائحة مطالب، ويكون كل هذا تحت إشراف رئيس الإدارة الفرنسية، وما عدا ذلك فكل قائد منهم له سلطته المطلقة على منطقته ، وجميع أحكامه مستمدة من قرارات الإدارة الاستعمارية مثل الضرائب والتغريم إلى حدود 30 فرنكاً "والقائد يعتبر هو الضامن للبلد، فهو مكلّف بالسهر على حفظ الراحة والأمن العام وبضبط الجناة، وتتبع آثار السرّاق واستنطاقهم وتقديم تقاريرهم إلى الإدارة وتقديمهم إليها عند اللزوم وتفتيش المنازل ... ومعاقبة أصحاب الجنح والتغريم أحياناً وجمع الضرائب ..."[4].

---

[1]– ومما يدل على أن الحكومة الفرنسية كانت تتدخل في تعيين القائد ما وقع يوم 28 ماي 1930 عندما أبلغت الإدارة إلى قائد بني يزقن السيد سليمان بن الحاج عيسى بأن الوالي العام قد عيّنه في منصب قائد القيّاد بميزاب، وهنا عبرّت جريدة المغرب اليقظانية عن مساندتها للقرار لما تتمتع به هذه الشخصية من صفات العفة والنزاهة وحسن السيرة، واعتبرت أن هذه الترقية قد صادفت محلها. للمزيد ينظر: المغرب، العدد04 (1930/06/17).

[2]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد96(1928/08/17) السنة2.

[3]– المصدر نفسه .

[4]– المصدر نفسه .

ومن حيث التسمية فإن الولاية العامّة هي من تتخذ القرار وذلك بمنشور رسمي ويختار خليفة له والذي يكون راتبه من ميزانية المجلس البلدي، وعونين يساعدانه ويكون راتبهما من صندوق ميزاب العام، أما القائد[1] نفسه فأجرته من عائدات ضريبة تسمى في المنطقة بضريبة "البزرة".

لقد نبّه أبو اليقظان مسئولي الحكومة الفرنسية إلى سوء نتائج تدخلهم في تعيين القائد، إذ أن الأمّة ترشح أو تعين من هو كفء بهذا المنصب من نباهة، وحنكة، وصبر ورزانة، فقد كانت الإدارة ترفض هذا المقترح في غالب الأحيان، وتعين من تريد دون معرفة السيرة الحقيقية للشخص المعيّن، إلاّ عن طريق المقربين منها، وهذا ما ترتب عنه من متاعب ومصاعب وسوء اختيار، وكل هذا يزيد في إرهاق الأمّة وضياع مصالحها.

4- سلطة النواب:

وهي السلطة الرابعة من سلطات المجتمع الميزابي، وهم اللذين تختارهم العشائر لتمثيلها في مجلس الجماعة، وعليهم يتوقف دور تمثيل من انتخبهم (عيّنهم) والتعبير عن مطالبهم المتعلقة بشتّى الميادين، إذ يعتبرهم أبو اليقظان "لسان الأمّة الناطق المعرب عماّ في ضميرها بل هم الأمة نفسها مصغرة"[2].

ومادامت هذه هي أهميّة ودور سلطة النواب، فقد وجب على الأمّة حسن اختيارهم، وبالتالي اختيار من يدافع عنها ويمثّلها، ويشترط أن يكون ذلك مبنياً على الكفاءة والخبرة، وهما شرطان تتطلبهما النيابة الأهلية.

إنّ سلطة النواب كانت موجودة في المجتمع الميزابي من ما قبل وصول الاحتلال الفرنسي إلى المنطقة، فقد كان عدد النواب يتوقف على عدد العشائر أو زيادة عدد أفرادها أو نقصانه، إذ تختار كل عشيرة نائباً عنها، وخليفة له، وبهذه الطريقة يتكوّن مجلس بلدي يعرف محلياً باسم "الجماعة أو الضمان أو العرش" ويكون عدد النواب فيه مابين 12 إلى 24 عضواً، يتمتعون بالكفاءة اللازمة والقدرة على تحمّل القيام بمهام البلد، وإحسان تمثيل العشيرة لدى مجلس الجماعة (الضمان).

وعندما أصبح ميزاب تحت الحماية ونفوذ الإدارة الفرنسية التي حافظت على هذا النظام الاجتماعي، اهتمت أكثر بجماعة القياد ، وأعطتهم صلاحيات واسعة مما أدى إلى إضعاف هيئة النوّاب والتقليل من دورهم في تمثيل عشائرهم، أين كانت إدارة الاحتلال الفرنسي تتلاعب في تحديد أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات، وتعيّن من تراه هي مناسباً دون اعتماد مبدأ الكفاءة والخبرة ، وفي الغالب لا تسمع العشيرة المعنية بتجديد عضوية ممثلها، وأحياناً أخرى، وبسبب تراجع دور وأهمية منصب النائب، كانت العشائر تزهد في منصب العضو البلدي مما يساعد بعض النوّاب على تمضية وقت أطول في المنصب، وأمام هذا التراجع، برزت آراء الأمّة الميزابية المطالبة باسترجاع قيمة منصب النائب البلدي على ما كان عليه سابقاً، إذ قال أبو اليقظان: "...وقد تنبّهت بعض بلاد ميزاب أخيراً للحق الهائل الذي ضاع بإهمال أمر الجماعة، فاستردت حقّها في انتخابها، وأعطت له قيمته التي يستحقها من تدقيق النظر في اختيار أكفائها وتأييدهم بصورتها، وإبعاد الحثالة عن تمثيلها فكانت النتيجة المطلوبة للغاية"[3].

---

[1]- كان اللباس الرسمي الذي يميز القائد عن الباقي هو البرنوس الأحمر، ويكلّف أيضاً بإعداد المآدب للولاة القادمين لميزاب على حساب ميزانية المجلس البلدي، ولا يتدخل القياد في شؤون الشرع أو القضاء إلاّ بمقدار ما يتعلق بالأمن العام.

[2]- بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 101.

[3]-بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 101 السابق، ص1.

ومن مهام نظام الجماعة (الضّمان) حسب ما أوضحه الشيخ أبو اليقظان نجد:

– تدبير شؤون البلد – إقامة السدود – إدارة الممتلكات البلدية – بناء أسوار المدينة– إصلاح الطرقات – دراسة وإقرار ميزانية بلد ميزاب، مناقشة القائد في أمور الميزانية وإمضائها وأوجه صرفها – المداولة في الحوادث الطارئة مع القائد أو مع العزّابة مثل رفع قيمة الضرائب، أو طلب الشباب في إطار قانون التجنيد الإجباري – رفع الاحتجاجات باسم الأمة الميزابية – توزيع قيمة الضرائب على العشائر وجمعها وتسليمها للقائد كل سنة[1] – حضور المواكب الرسمية مع القائد.

أما عن علاقة نظام الجماعة مع القائد، فقد كانت علاقة شبه مضطربة، فعند استرجاع الجماعة (الضمان) هيبتها ومكانتها اعتبرت هي الممثّل المباشر للعشائر في وادي ميزاب، لذلك كان القيّاد عادة ما يبدون تذمراً كبيراً وحسرة تامة عند إعلامهم بأن العضو الجديد في المجلس يمتاز بالنباهة والحنكة والفطنة، لذلك كانوا يضعون العراقيل، وينشطون أثناء فترة انتخاب أعضاء الجماعة للحيلولة دون وصول أهل الرأي والخبرة.

إنّ نظام عمل الجماعة موزع على أعضائها، إذ نجد بعضها يعيّن ثلاثة أعضاء ويحملون اسم "المقدّمين" يقومون بشؤون إدارة الجماعة، وتنظيم نظام العسّة، واختيار من هو لائق لذلك، ومعاقبة من يخالف أوامرها مهما كانت مكانته، وبعض الجماعات الأخرى تختار واحداً منها للإشراف على ما تقرره الهيئة ، وتختار من كل عشيرة واحداً أو اثنين ويسمّون هؤلاء برؤساء العسّة، كما أنّ لنظام الجماعة مركزاً خاصاً، وكاتب وديوان وصندوق يشرف عليه القائد، وبعد المصادقة عليه يقدّم للعرض على الإدارة المحلية في كل ثلاثة أشهر، وليس للعضو في الجماعة راتباً شهرياً سوى 5% من ضريبة البزرة التي يجمعها من عشيرته ، وعند وفاته تأمر الإدارة المحليّة عشيرته بواسطة القائد بضرورة تعيين خلفاً له.

ومما تقدم، يبدو لنا أن نظام الجماعة في فترة ما بين الحربين قد تراجع دوره بشكل كبير، رغم الأهميّة القصوى لهذا النظام في المجتمع الميزابي، كما يتضح لنا أن عامل العزوف عن المنصب من قبل العشائر كان من العوامل الرئيسية في تراجع سلطة النواب (الجماعة) لذلك وجه أبو اليقظان نصيحة إلى هؤلاء غايتها الاهتمام بهيئة الضمّان وإعادة تفعيل دورها، إذ قال : "...وحيث كانت حالة الجماعة الراهنة على ما قدّمناه، فإنا نصرخ ببوق إسرافيل في آذان أفراد الأمّة، والنائمين عن هذه المصلحة الكبرى عسى أن يستفيقوا من نومهم، ويجمعوا قواهم، ويوحدوا جهودهم للسعي الحثيث لإصلاح ما اعترى هذه المؤسسة العظيمة من الخلل ..."[2].

5- سلطة الحراس:

وهي السلطة الخامسة في وادي ميزاب، وهي مكلّفة بحراسة غابات النخيل، والسهر على توفير الأمن العام بالبلد، وتكون طريقة اختيارهم من قبل عشيرتهم في إطار العدد الخاص بها (اثنين أو ثلاثة)، كما يجب توفر شروطاً في هؤلاء منها على الخصوص الشجاعة والحزم وكتم السر، وسلامة الحواس وطهارة الخلق، ومجموع رجال العسّة يشكّلون جماعة تعرف باسم

[1]– يتكفّل كل نائب في مجلس الجماعة بعشيرته، فيجمع الضرائب منها حسب القيمة التي حددت لها وتسليمها للقائد في وقتها من كل سنة، وتشديداً على دفع الضرائب فرضت الإدارة الفرنسية المحلية بميزاب على الميزابيين جواز السفر عند الخروج نحو المناطق الجزائرية الأخرى، وتكون تأشيرة الجواز مرهونة بتسديد صاحبه ما عليه من ضرائب، وهذا ما استنكره أبو اليقظان وكتب عنه في وادي ميزاب، العدد 101نفسه .

[2]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 101 السابق ، ص1.

"المكاريس" أو تمسى أيضاً "رجال العسّة" و تكون مدة تعيينهم غير محدودة، إذ يعوض الواحد منهم فقط في حالات مثل ثبوت الخيانة عنه أو الغياب لمدة طويلة فتعوضه عشيرته بآخر بأمر من العرّابة أو جماعة البلد.

يجتمع رجال العسّة في مكان خاص للمداولة في القضايا الأمنية التي تخص البلد، وإعداد التقارير كل حسب المنطقة المسؤول عنها، ولهم صلاحيات كاملة في تتبع اللصوص وضبطهم، واستعمال القوة معهم و تستمد سلطة الحرّاس في بعض المناطق من جماعة العرّابة، وفي بعضها الآخر من سلطة الجماعة البلدية، وفي بعض المناطق الأخرى من العرّابة وجماعة البلدة معاً، وليس لرجال العسّة راتب معين وإنما يقومون بذلك انطلاقاً من قناعتهم القيام بالواجب تجاه الأمة، ما عدا بعض الإعانات التي يتلقونها وليست على سبيل الراتب.

أما مهامهم "فإنهم يقسّمون البلد إلى مناطق، ويكلّفون كل واحد بأمور منطقته من حراستها والمحافظة على الأمن والراحة فيها، هذا في سائر فصول السنة، وأمّا في مواسم ازدهار الغلال كالخريف فإنّهم يعلنون في البلد بحلول فصل الحراسة، وإذ ذاك يلزمون كل قادر على رفع السلاح من السكان بالخروج إلى الحراسة عند نوبته التي تعيّن له في جدول عام يضعونه لتوزيع مناطق الحراسة وأوقاتها في البلد والأجنة ..."[1].

وفي أثناء فصل الخريف (حين الثمار) فإن رجال العسّة يقومون بمراقبة الناس المكلفين بالحراسة الدورية، وتغريم كل متهاون فيها، أو متخلّف عنها دون أعذار حقيقية، وأحياناً يرفعون أمر المتهاون إلى أصحاب السلطة التنفيذية التأديبية، كما يستعين رجال العسّة في كثير من الأحيان بأخصائيين في تقفي الأثر –القيافة– للوصول إلى أوكار السرّاق والقبض عليهم.

وهكذا يبدو أن فصل الخريف تزداد فيه مهمة رجال العسّة، خاصة في سنوات المجاعة أين تكثر عمليات السطو على غابات النخيل من قبل سكان البادية، وتزداد العملية صعوبة في الليالي المظلمة والباردة، ووجود العواصف الرملية مما يحول غابات النخيل إلى شبه ميادين معارك عند سماع طلقات البارود بينهم وبين السرّاق[2]، ولا تقتصر مهمة الحرّاس على حراسة الأموال وممتلكات البلد فقط ، وإنما تمتد سلطتهم إلى حراسة أعراض الناس وأنفسهم من العبث وتتبع المجرمين العابثين والقبض عليهم، وفي بعض المناطق الأخرى من ميزاب يقوم رجال العسّة بإدارة الأشغال العمومية ، واستدعاء العامّة من الناس إليها مثل : بناء الجسور وبناء الأسوار، وإقامة السدود، وإصلاح الطرقات، وباقي عمليات الترميم ، ومعاقبة أيضاً من لم يلتحق بعد الاستدعاء.

ولخّص الشيخ إبراهيم أبو اليقظان دور سلطات المجتمع الميزابي في قوله: "فالحاصل أن سكان البلاد الميزابيين هم الذين يقومون بأنفسهم بشؤونهم الدينية والإدارية والإصلاحية، قديماً وحديثاً قبل مجيء فرنسا لميزاب وبعدها، وليس للحكومة الفرنسية في ذلك حق التدخل غير المراقبة الخفيفة"[3].

6–سلطة العشائر[1]:

[1]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 105.

[2]– يقول عنهم أبو اليقظان: "وللصوص في أمثال هذه الأحوال ثورات خاصة وأساليب غريبة، وشطارة شيطانية يختلسون الأوقات نهاراً لتعيين ما يقع عليه اختيارهم من النخيل فيأتونها في الليل وهم يلبسون لباساً يلائم لون الظلام"، وادي ميزاب، العدد 105 نفسه ،كما يستنكر أبو اليقظان موقف السلطات الاستعمارية التي تطلق سراحهم بعد ثمانية أو 15 يوم.

[3]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، العدد 105 السابق، ص1.

وهي السلطة السادسة التي يقوم عليها المجتمع الميزابي، لكن على الأساس الذي رعاه الإسلام، إذ تستوجب العشائرية هنا التعارف والتعاون فيما بينها، وليست بمعنى العنصرية أو الجنسية والتناصر بهما[2]، لكن هي تلك المبنية على القيام بالمصالح العامة المشتركة، وقد تكون العشائرية مرادفة للقبيلة أو القوم الذين توحدهم مقومات مشتركة كاللّغة والدين والوطن والمصير المشترك، ومهما يكن فسلطة العشائر في المجتمع الميزابي لا علاقة لها تماماً بالعصبية، بمعنى أن العشائرية لا تحلّ محلّ العصبية القبلية، وإنما هي أساس قام عليه المجتمع كباقي المجتمعات الأخرى التي قامت على الرأسمالية أو الطبقية أو حتى على النقابات، وقد تطورت العشائرية بظهور الإسلام الذي وحّد بين جميع الأجناس على أساس الأخوّة والمحبة والتعاون، وعليه كان "النظام الاجتماعي بوادي ميزاب مؤسساً على أساس العشائر بالاعتبار الذي رعاه الإسلام"[3].

وكما سبق فإن العشيرة هي التي تمتلك حق تعيين أفراد منها في هيئة العزّابة، وهيئة الحرّاس وهيئة الجماعة البلدية دون غيرها من الطبقات الأخرى، وهي التي تتحمل مسؤولية النائب في هذه الهيئات وتدفع الغرامات والضرائب عنه في حالة الخطأ، وجميع نواب العشائر على قدر متساوي من الحقوق والواجبات سواء أمام القانون أو أمام الشرع، وتتشكل العشيرة من أبنائها الذكور إذ تعقد بهم جلساتها الخاصة أو العامّة، فالجلسات الخاصة تكون مع رؤساء العائلات، وتكون تحت رآسة أكبر عضو لها في حلقة العزّابة، أما الجلسات العامة فعادة ما تكون مرتين في السنة، بينما تنعقد الجلسات الخاصة كلّما دعت الضرورة، وفي عادتها تكون غالباً حتى ثلاث جلسات في الشهر، وفي الجلسات العامّة تكون فيها محاضرات تدور حول محور التربية والتهذيب عموماً، وتنظر العشيرة هنا أيضاً في قضايا العصاة مثل المجرمين والزناة وعاقي الوالدين، والمعتدين على الناس وآكلي حقوق القصارى ... الخ، فتقر العقوبة المناسبة لكل واحد إما بالزجر أو التأديب الشرعي أو التقريع وفي نهاية الجلسة يختتم الاجتماع بتلاوة شيء من القرآن وتوزيع بعض الصدقات،كما يمكن عقد اجتماعاً عاماً في حالات خاصة كحدوث أمر طارئ يستوجب المشاورة وأخذ الإجراءات اللازمة كانتخاب نائب لها في البلدية، أو من أجل المشورة في الأشغال العمومية التي تخص العشيرة، كبناء السدود والأبراج والمساجد والجسور ... الخ، أما في جلساتها الخاصة " فإنها تنظر في أحوال اليتامى منها والمجانين، والغياب والأرامل بتوكيل الوكلاء عنهم أو إلزام أوليائهم نفقاتهم، وفي الصلح بين الأب وابنه، والأخ وأخيه، والزوج وزوجته، والقريب وقريبه، وفي تأديب وزجر من يستلزم مقامه تأديباً خاصاً وزجراً خاصاً ..."[4].

كما يمكن للعشيرة في جلساتها الخاصة أن تنظر في مسألة تهاون نائبها في الهيآت السابقة الذكر، فإن الهيئة التي وقع فيها التهاون تبلغ أمر النائب إلى عشيرته فتغيره بتعيين آخر مكانه، وإذا تمرّد النائب رفعت عشيرته أمره إلى هيئة العزّابة التي تنظر في قضيته، إذ تعتبر قراراتها نافذة، وإذا رأت العشيرة سوء تصرّف من أحد أفرادها أو التبذير فإن لها الحق في أن تعلن حجر أموال

---

[1]– العشيرة نظام اجتماعي عائلي في بلد ميزاب، ساهم في ترابط الأسرة والحفاظ عليها من الاضمحلال، في حين نجد أن أبا اليقظان لا ينزه العشيرة تماماً وإنما أشار أن هناك بعض العشائر أحياناً وبسبب فساد رؤسائها تلجأ إلى إبداء الغيرة وإثارة النعرات القبلية وتعزف على وتر العصبية.

[2]– دور العشيرة في المجتمع هو أن "تجعل من هذه العائلات أسرة واحدة متحدة تربطها بغيرها من العشائر روابط التعارف والتكافل الاجتماعي والتعاون لما فيه من الصالح العام". للمزيد ينظر: محمد جهلان: الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد أطفيش، جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، د.ط، د.ت، ص170.

[3]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد107، ص1.

[4]– وادي ميزاب، العدد 107 السابق، ص1.

ذلك الشخص بواسطة القاضي المعيّن في البلد، وذلك في كافة أنحاء البلاد، وتقوم بتوكيل شخص آخر على أمواله إلى غاية أن يبرهن على رشده وحسن تصرفه، وللعشيرة الواحدة دار خاصة بها، تعقد فيها اجتماعاتها الخاصة والعامة للمداولة في القضايا التي تخصها أو حتى قضايا تتعلق بمساعدة العشائر الأخرى، وتذليل الصعاب في بعض المشاريع الشاقة.

ومن كل ما تقدم نخلص إلى أن نظام العشيرة يشكل نمطاً من أنماط التكاتف، والتكافل الاجتماعي تسوده روح الجماعة، وقد جاء الكلام عن هيئات المجتمع الميزابي بقلم إبراهيم أبو اليقظان نفسه الذي أوضح أن سبب الكتابة في هذا الموضوع غرضه توضيح الرؤية ، وتكذيب ودحض ادعاءات البعض الآخر إذ قال : "ولأجل هذه البواعث قمنا لتلخيص النظامات الاجتماعية في وادي ميزاب بأسلوب حكيم وقلم نزيه لإزاحة أغلاط وأوهام البعض، ودحض افتراءات وأراجيف البعض وكشف الحقائق للبعض الآخر"[1].

ومواصلة لتفصيل أبو اليقظان لسير المجتمع الميزابي، أوضح أنه هناك لسكان الوادي تجمعات عامة، وهي على نوعين، فالأول هو تجمع عام ولكن خاص بسكان البلد الواحد (منطقة من المناطق السبعة لوادي ميزاب)، والتجمع الثاني عام خاص بمجموع سكان البلاد الميزابية، ولكل من التجمعين أقسام.

أولا: فالتجمع العام الأول، والخاص بسكان البلد الواحد له لقاءات خاصة منها ما يلي:

– يكون الاجتماع الأول في يوم عيد الفطر أو الأضحى، أين يجتمع سكان البلد الواحد في المسجد مع أخذ كامل الزينة، وتكون فيه حلقة الوعظ والإرشاد تحت رآسة شيخ العزّابة، وفي مجلسه تحضر هيئة الطلبة والتلاميذ إلى جانب القاضي، وهيئة عوام الجماعة ورئيسها القائد، وبعد انتهاء الدرس الخاص بالوعظ يتبادل رؤساء الهيئات الآراء على الملأ فيما يهمّهم من قضايا بإيجاز، وبعدها يتبادلون تهنئة العيد بالترتيب، من شيخ العزّابة إلى آخر الحضور مع زيارة الأعيان والعلماء في منازلهم عند تعذر الحضور، وفي مساء العيد تقام حفلة الفروسية بضواحي البلد، أين يخرج عموم الناس للحضور، ثم يعقد مجلس الختمة لتلاوة القرآن بالمقبرة وتوزيع الصدقات.

– التجمع الثاني من تجمعات سكان البلد الواحد يكون عند الجنائز، أين يتوافد الناس لحضور مشهد الجنازة، ويغتنم العلماء الفرصة لعقد دروس الوعظ والإرشاد، وتبيين سيرة الفقيد.

– التجمع الثالث من تجمعات سكان البلد الواحد يكون "إذا حدث حادث جلل وحزّ بهم أمره فإن هيئة العزّابة وهيئة الجماعة ومن إليهم من فضلاء البلد يجتمعون في المسجد معاً للمداولة في وجه الحل تحت رآسة شيخ العزّابة فيقررون ما يقررون ويدونوه عندهم ليكون قراراً نافذاً، وعلى هذا النحو يقررون سائر القرارات البلدية العامة[2] من القديم"[3].

– الاجتماع الرابع لأهل البلد الواحد، يكون عندما تحمل أودية ميزاب بالمياه الكثيرة، ونظراً لشدة الجفاف والقحط بها يخرج السكان معبرين عن فرحتهم بها لما لها من آثار على حقولهم "فيجتمعون لديه لملاقاته بضرب البارود وهم يتبادلون التهاني والبشائر والبرقيات إلى كافة إخوانهم الغائبين"[4].

---

[1]– ينظر: وادي ميزاب، العدد السابق108(1928/11/09) السنة 2 ، ص1.

[2]– من الأمور التي يبحثون فيها تحديد المهور، والأسعار، وباقي المهن الأخرى كالبضائع والجزارين والصيارفة.

[3]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 109(1928/11/22) السنة3، ص1.

[4]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 109 السابق، ص1.

ثانيا: أما التجمع العام الثاني والخاص بكل سكان البلاد الميزابية[1] فتحضر هيئة المشايخ والعزّابة وهيئة الجماعة، ويكون قصد التداول فيما يخص بلد ميزاب من مسائل، وهو أقرب إلى ما يشبه الهيئة البرلمانية، ويعقد كل ثلاثة أشهر، وعند الضرورة يعقد في أقل من هذه المدة، ويكون ممثلاً لكل الأمة الميزابية، إذ يكون في إحدى الأماكن الآتية: روضة عبد الرحمان الكرثي، أو مسجد الشيخ ابن مهدي عيسى بن إسماعيل أو روضة الشيخ سعيد بن علي، وتكون جلسات التجمع العام الثاني تحت رآسة شيخ وادي ميزاب العام[2]، ثم تدّون القرارات في ديوان خاص بواسطة الكاتب المعين، مع تدوين أسماء الحاضرين من هيئة المشايخ والعزّابة (الطلبة) ومن هيئات الجماعة وأعيان البلاد (العوام)، ويوضع في الأخير تاريخ انعقاد الجلسة.

ومن خلال تتبع عرض الشيخ أبي اليقظان عن آليات سير التجمع الميزابي، فإننا نجده قد ندّد في مرات عديدة لما آل إليه الوضع الحالي في ميزاب عموماً، وعدم إتباع النظم التي سنها الأولون رغم جديتها وأهميتها، موجهاً الدعوة إلى التمسك بها إذ قال: "أسس أولئك الأسلاف الكرام، وشرّعوا ودوّنوا وأحاطوا قوميتهم بسياج من التشاريع والقوانين وبلادهم بأسوار من المنعة والحصانة ... فماذا فعلنا بعدهم ... فهلا احتفظنا بما تركوه لنا من ذلك الميراث المقدس"[3].

كما نجد أبا اليقظان يحدثنا عن الأحكام العامة التي تطبّق في مجتمع ميزاب، وتتعلق بكل المسائل التي تهم الأفراد والجماعات، وهي الأحكام التي كانت نتيجة عمل تراكمي من الاجتهادات والمجالس التي عقدت عند نزول بعض القضايا أين يعمل العلماء على استنباط حكم شرعي بها، وعرفت هذه القوانين في مجال القضاء –على المذهب الإباضي– باسم "اتفاقيات وادي ميزاب" وهي تخص البيع والرهن والحجر والشراء وغيرها، وأضيف إلى هذه القوانين الأحكام المستنبطة من النوازل في كل مرة حسب ظروف وقضايا البلد.

وفيما يخص مجال الآداب العامة ، وضبط الأخلاق، ومكافحة البدع ، والإسراف ، والمغالاة في المهور "فإن أعيان الطبقتين الطلبة والعوام يعقدون كذلك مجالس عامّة ... كلما اقتضت الضرورة للمداولة في كل ما يحدث"[4]، والأحكام التي تصدرها هاتين الهيئتين تكون سارية المفعول على الجميع بعد تدوينها من كاتب في سجل خاص، ويعلن عنها في أسواق وادي ميزاب بواسطة المنادي،

وتنقسم الأحكام هنا إلى قسمين حسب نوع الهيئة، فإذا تعلق الأمر بحكم الطلبة فقد يكون على أنواع منها: السجن من يوم إلى ثلاثة أيام، في قاعة بجانب المسجد مظلمة مخصصة لذلك وهذه العقوبة تكون لمن تمرّد على سلطة العزّابة، أو امتنع عن أداء حق إلى غاية إذعانه، والعقوبة الثانية عند حكم الطلبة هي عقوبة "التغريب" –ما يشبه النفي– عن بلاد ميزاب عامة إلى

---

[1]–يحدد الشيخ أبو اليقظان ميزاب جغرافياً وبشرياً في قوله: "ميزاب عبارة عن غرداية، وبني يزقن، وأبو نورة، ومليكة، وبريان، والقرارة، ومتليلي، والعطف، ويحتوي على 50000 نسمة جلّهم ميزابيون وفيهم العرب الرحالة والساكنة، وعدد اليهود بلغ ألف وكلّهم يسكنون بلدة غرداية وهيأة هؤلاء تذكرنا اليهود في فلسطين منذ عشرين قرناً". أبو اليقظان: معالجة العيون بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد110، ص2.

[2]– قال أبو اليقظان عن القضايا المتداولة في تجمع ميزاب العام أنها تتناول "مواضيع عامة مع تشريع القوانين في الجنايات والأموال والأعراض وعقد الاتفاقات بين المتحاربين، وصلح ذات البين ووضع الحدود للبدع والإسراف ...". للمزيد ينظر: وادي ميزاب، العدد 109 السابق.

[3]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 109 السابق، ص1.

[4]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد117(1929/01/18)، السنة3، ص1.

ناحية مدن الساحل إذ تتراوح المدة من سنة إلى مدى الحياة إذا كان الجاني ذكراً، أما إذا كانت بنتاً –الإناث– فإنها تبعد من بلدها الأصلي إلى أبعد بلد من بلاد ميزاب دون الخروج عن حيّزها الجغرافي، ولا تبعد الأنثى خارج ميزاب.

وعقوبة حكم الطلبة الثالثة هي "التبرئة" التي تعني هجران الشخص الذي ارتكب المخالفة، ويعلن ذلك في المسجد أمام العامّة من الناس، وتكون هذه العقوبة ضد من ارتكب مخالفة منصوص عليها في اتفاقات ميزاب المبنية على المذهب الإباضي وثبوت عليه ذلك، إما بالإقرار أو المشاهدة بالعين، أو شهادة عدلين، أو عن تواتر، وقد تتعلق هذه المخالفات بتجاوز قيمة المهور المحددة، أو الإسراف، أو البدع.

وتكون مدة هذه المقاطعة –الهجران– حسب شدّة المخالفة أو خفتها، إذ تكون مابين يوم إلى ثلاثة أيام، وأحياناً تصل إلى سنة أو أكثر، ويكون ذلك بعدم مجالسة الشخص، وحرمانه من كافة حقوقه، ولا تتم معاملته، ولا يقبل بيعه في الأسواق "ولا شراؤه، ولا يشارك في مأتم، ولا في وليمة وإذا مات فإنه لا يغسله أعيان البلد، ومن عامله في شيء من ذلك ألحق به في الحكم"[1].

ويشترط في العفو عنه –إضافة إلى انقضاء مدة العقوبة– أن يعلن ندمه في المسجد في أوقات الصلوات الخمس، ويرجع الحقوق إلى أهلها، ويرد المظالم، وإذا هاجر الجاني دون انقضاء العقوبة إلى خارج ميزاب، فإن الأمر يبلغ إلى الجالية التي يعيش وسطها، كي يطبقوا عليه الحكم نفسه حتى يتوب، أما إذا تعلق الأمر بحكم "العوام" فإن العقوبة تكون بالتغريم حسب نوع الجريمة، إذ تكون الغرامة من ستة ريالات إلى 400 ريال بالسكة القديمة التركية[2].

خاتمة :

إنّ تطرّق الشيخ إبراهيم أبو اليقظان إلى مسألة النظام الاجتماعي السائد بوادي ميزاب كان بغرض دفع الشبهات التي دارت حول الموضوع، ففضّل الكتابة بقلمه شخصيا، إذ ذكر كل هيئة (سلطة) والمهام الموكلة إليها مثل هيئة العزّابة، والقضاة، وسلطة القياد والنواب والحراس والعشائر، إلى جانب ذكره أهم التجمعات التي تعقد بالمنطقة ، وأهم الأحكام القضائية التي تصدرها هذه الهيئات، وبذلك أزاح الشيخ الغموض ، ودحض الأباطيل التي قيلت حول المجتمع الميزابي ، وبرهن على مدى جدّية الأفراد والجماعات في الحفاظ على موروث الأجداد مع التصدي للكتابات المغرضة التي ظهرت آنذاك والهادفة إلى تشويه الصورة وتزييف الحقيقة .

[1]– بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد117 السابق، ص1.

[2]– لمعرفة نماذج عن المخالفات المرتكبة، والعقوبات التي تقابلها كنماذج من اتفاقات بلد من بلدان ميزاب ينظر: وادي ميزاب، العدد السابق117 نفسه ، ص1.

الملاحق:

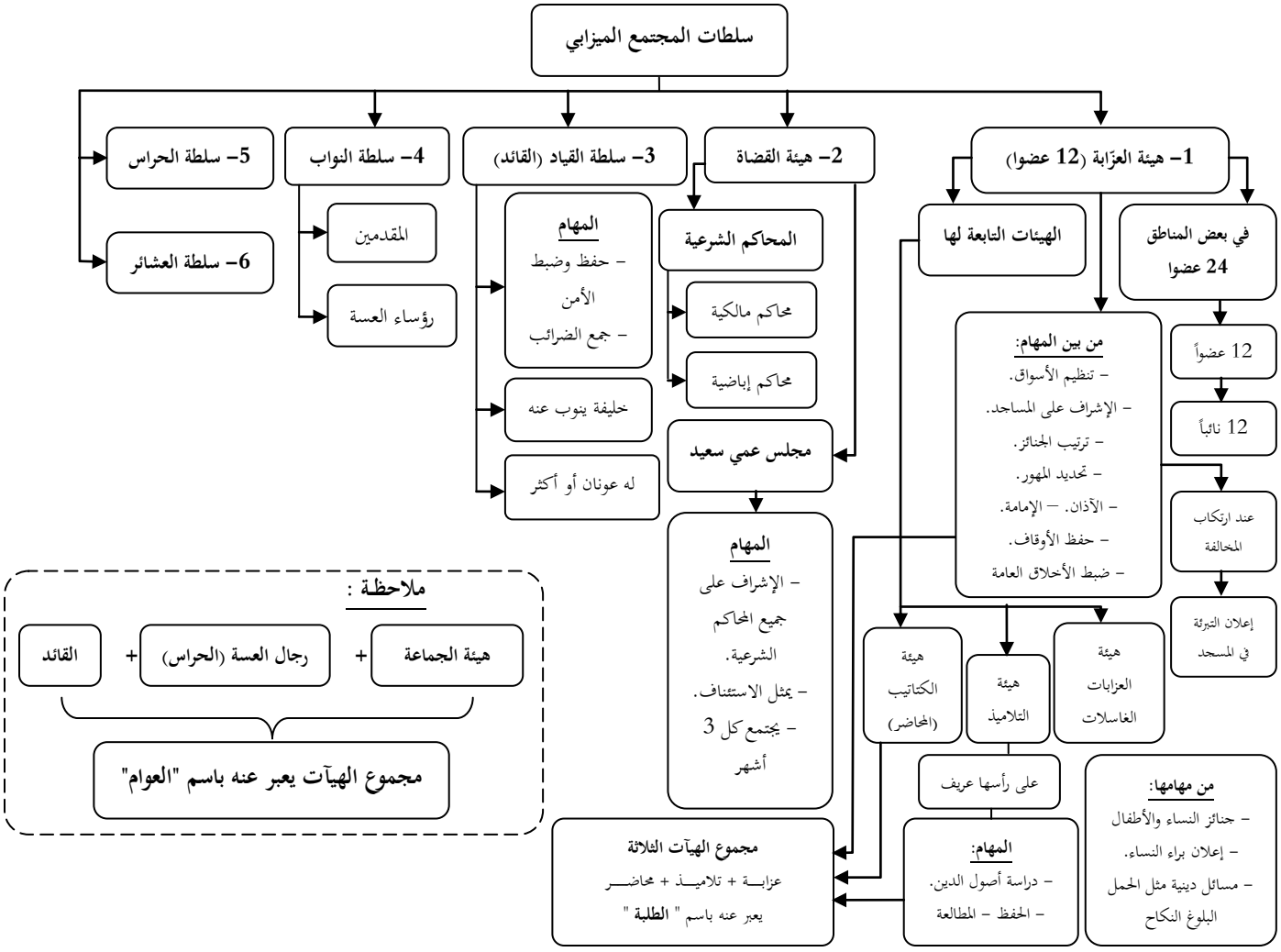

ملحق -1- رسم تخطيطي للنظام الاجتماعي بوادي ميزاب

المصدر: جريدة وادي ميزاب من العدد 94 إلى العدد 117 بتصرّف

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر بالعربية :

1 - بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد107(1928/10/02).
2 – جريدة وادي ميزاب، العدد 108(1928/11/09) .
3 - بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 109(1928/11/22).
4 - أبو اليقظان: معالجة العيون بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد110 (1928/10/30)
5 - بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد117(1929/01/18) .
6 - الفرقد: شؤون وشجون، وادي ميزاب، العدد93 (1928/07/27).

7 – بدون إمضاء: أقسام السلطة بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد90(1928/07/06).
8 – بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد91(1928/07/13) .
9 – جريدة وادي ميزاب، العدد94 (1928/08/03) .
10 – جريد المغرب، العدد04 (1930/06/17).
11 – بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد96(1928/08/17) .
12 – بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 101(1928/09/21).
13 – بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد 105(1928/10/19) .
14 – بدون إمضاء: النظام الاجتماعي بوادي ميزاب، وادي ميزاب، العدد92(1928/07/21) .

ثانيا المصادر بالفرنسية :

15 - Amat Charles: Le M'Zab et les M'zabites, paris, France, challamel et compagnie d'éditeurs, 1888.

16- Gouvien Marthe et Edmond: Monographie du M'Zab (Sons numéro d'édition), Paris, Imprimeries Réunies la vigies, Marocain et du petit Marocain, 1926.

ثالثا المراجع :

17 – صالح بن عمر أسماوي : العزّابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب، ط1، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2005.
18 – فاطمة أو صديق: المحلي في مواجهة الوطني –محاضرة ألقيت بمركز الدراسات المغاربية بوهران، جريدة الخبر، 2010/05/26.
19 – يوسف بن الحاج يحي الواهج: المرأة في المجتمع الميزابي، المطبوعات الجميلة، ط1، الجزائر، 1982، ص62-68.
20 – مصطفى إبراهيم رمضان: الوضعية الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في غرداية، د.ط، د.ت.
21 – عبد العزيز الهاشمي: الزوايا الصوفية والعزّابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، د.ط، دار الغرب، الجزائر، د.ت.
22 – محمد جهلان: الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد أطفيش، جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، د.ط، د.ت، ص170.

رابعا الرسائل الجامعية :

23 – ناصر بلحاج: النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة2، 2013
24 – مبروك موهوب : التنظيم الاجتماعي في منطقة القبائل وأثره في صمود سكانها ضد السياسة الاستعمارية المنهجة فيها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2010.

خامسا المعاجم :

مجموعة من الباحثين : معجم مصطلحات الإباضية ، ج1+2 ، ط2 ، عمان ، 2011.